

Distr.: General  
23 February 2022  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية مكافحة التصحر



## مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 6 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

البرنامج والميزانية

تقرير مكتب التقييم

## تقرير مكتب التقييم

### مذكرة من الأمانة

موجز

بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2014. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي وكذلك إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعلم.

وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت بتكليف من المكتب منذ مؤتمر الأطراف الأخير المعقود في أيلول/سبتمبر 2019. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وعلاوة على ذلك، تعرض هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم خلال فترة السنتين 2022-2023 مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	5-1	مقدمة.....
4	56-6	التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة 2020-2021.
4	11-7	ألف - تقييم مبادرة الجفاف (آذار/مارس 2022).....
5	17-12	باء - التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين في إطار عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو 2021).....
7	23-18	جيم - التقييم الثاني لمبادرة تشانغونون (نيسان/أبريل 2021).....
8	35-24	دال - تقرير التقييم وعناصر الاستراتيجية الجديدة: تعزيز مشاركة قطاع الأعمال (كانون الثاني/يناير 2021).....
11	43-36	هاء - تقييم الدعم الذي تقدمه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لاستحداث مشاريع وبرامج تحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير 2021).....
13	48-44	واو - تقييم مكتب الاتصال في نيويورك (حزيران/يونيه 2020).....
14	56-49	زاي - استطلاع آراء المشاركين: الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2019).....
15	72-57	ثالثاً - متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....
15	60-59	ألف - تقييم وحدات التنسيق الإقليمية (حزيران/يونيه 2019).....
16	63-61	باء - تقييم مشروع "الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر" (حزيران/يونيه 2019).....
16	65-64	جيم - تقييم استطلاعي: ترتيبات إضافية لمكافحة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو 2019).....
17	67-66	دال - تقييم برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (آذار/مارس 2019).....
17	70-68	هاء - تقييم التعاون بين الشبكة العالمية للهج وتكنولوجيات حفظ الموارد والأمانة (نيسان/أبريل 2018).....
18	72-71	واو - تقييم توقعات الأراضي العالمية (كانون الأول/ديسمبر 2017).....
18	74-73	رابعاً - مكتب التقييم: برنامج العمل للفترة 2022-2023.....
19	76-75	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات.....

## أولاً- مقدمة

1- تبين لوائح الأمم المتحدة وقواعدها التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم أن جميع الأنشطة المبرمجة تُقيّم على مدى فترة زمنية محددة، بهدف (أ) تحديد أهمية أنشطة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها فيما يتعلق بأهدافها بطريقة منهجية وموضوعية قدر الإمكان؛ و(ب) تمكين الأمانة والدول الأعضاء من الاشتراك في دراسات منهجية بغية زيادة فعالية البرامج الرئيسية للمنظمة عن طريق تغيير محتواها؛ وعند الاقتضاء (ج) استعراض أهداف البرامج الرئيسية. ويُطلب إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج التقييم عن طريق الهيئات الحكومية الدولية<sup>(1)</sup>.

2- وقد بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2014. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي، كما يهدف إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعليم. ويكون الإعداد للتقييم عادةً بواسطة مقيمين مستقلين من الفئة الفنية وفقاً لتخطيط مكتب التقييم التابع للاتفاقية وتحت إشراف هذا المكتب. ويتخذ هذا المكتب أيضاً الترتيبات اللازمة لتقاسم المعارف الناتجة عن التقييم ومتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عنه. وتطبق معظم تقييمات اتفاقية مكافحة التصحر معايير التقييم المعيارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية المتصلة بالملاءمة والاتساق والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة، والتي يكملها معيار إضافي يتعلق بالاستجابة الجنسانية<sup>(2)</sup>.

3- وتكون تقارير التقييم وردود الإدارة ذات الصلة متاحة لاطلاع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين عليها من خلال الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لاتفاقية مكافحة التصحر<sup>(3)</sup>. وتُعرض هذه التقارير والردود في اجتماعات مؤتمر الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالبرنامج والميزانية وتمثل عنصراً هاماً في إبلاغ الأطراف بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عمل الاتفاقية، وذلك باتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج. وتُعرض أيضاً خطة عمل مكتب التقييم لفترة السنتين المقبلة في كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف.

4- ونظر مؤتمر الأطراف، في دورته الرابعة عشرة، في توصيات التقييمات المستقلة التي أُجريت خلال فترة السنتين 2018-2019، وطلب إلى الأمانة والآلية العالمية استخدام هذه التوصيات في إطار التخطيط لأعمالها وتنفيذها. وأحاط مؤتمر الأطراف علماً أيضاً بخطة عمل مكتب التقييم المقترحة للفترة 2020-2021، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة تقريراً عن نتائج التقييمات التي ستجرى في الفترة 2020-2021 وعن الإجراءات المتخذة لتنفيذ ما لم يُنفذ بعد من التوصيات المنبثقة عن التقييمات السابقة، حسب الاقتضاء.

5- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أُجريت لأعمال الاتفاقية بتكليف من المكتب خلال فترة السنتين 2020-2021. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وعلاوة على ذلك، تعرض هذه الوثيقة برنامج

(1) أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. ST/SGB/2018/3، 1 حزيران/يونيه 2018.

(2) لمزيد من المعلومات حول معايير التقييم الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، يرجى النقر على الرابط التالي: <<https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm>>.

(3) <[www2.unccd.int/about-us/evaluation-office](http://www2.unccd.int/about-us/evaluation-office)>.

العمل المقترح لمكتب التقييم لفترة السنتين 2022-2023، مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة التي ستتم تغطيتها من الميزانية الأساسية للاتفاقية.

## ثانياً- التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة 2020-2021

6- منذ انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، كلف مكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بإجراء خمسة تقييمات؛ وكان أحدها دراسة أوسع نطاقاً عن مشاركة قطاع الأعمال، بما في ذلك أيضاً العناصر المحتملة لاستراتيجية جديدة لقطاع الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل مكتب التقييم دراسة استقصائية عن رضا المشاركين مباشرة بعد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف وأجرى تدقيقاً تشاركياً داخلياً في المساواة بين الجنسين في إطار عمليات الاتفاقية. وتتضمن الفصول التالية لمحة عامة لاستنتاجات وتوصيات التقييمات والدراسات المذكورة، بدءاً بأحدثها، في حين يمكن الاطلاع على تقارير التقييم بأكملها من خلال موقع مكتب التقييم على شبكة الإنترنت. وتقرير التدقيق الداخلي للمساواة بين الجنسين غير متاح للجمهور لأنه يتضمن معلومات قد تكون متصلة بموظفين محددين في اتفاقية مكافحة التصحر، ولكن يمكن للأطراف الحصول على مزيد من التفاصيل عن التقرير بناءً على طلبها.

### ألف- تقييم مبادرة الجفاف (آذار/مارس 2022)

7- ما فتئ التخفيف من آثار الجفاف يمثل محركاً وهدفاً هاماً لاتفاقية مكافحة التصحر منذ إنشاء الاتفاقية في عام 1994. ومع ذلك، ازدادت الأهمية المحورية لعنصر الجفاف في عمل اتفاقية مكافحة التصحر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ليس أقلها من خلال اعتماد الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر 2018-2030 وهدفها الاستراتيجي 3 الذي يركز حصراً على الجفاف. وفي عام 2018، أطلق مؤتمر الأطراف مبادرة للجفاف، وفرت تمويلاً يصل إلى 1,8 مليون يورو لزيادة الموارد والزخم الكامن وراء عمل اتفاقية مكافحة التصحر الذي يركز على الجفاف، وزيادة تعميق التنسيق والتعاون مع الشركاء المؤسسيين مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتحويل نهج إدارة الجفاف الإقليمية والوطنية من نهج تقوم على رد الفعل (الاستجابة للجفاف) إلى نهج تقوم على الاستباق (التحضير للجفاف).

8- ومع اختتام مبادرة الجفاف في نهاية عام 2021، كُلف بإجراء تقييم خارجي في كانون الثاني/يناير 2022 لتقديم تقييم مستقل شامل للمبادرة، مع إيلاء اهتمام خاص للنتائج المحققة ومساهماتها في أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والأهداف المحددة للمبادرة، وتحديد الدروس والتوصيات الرئيسية من أجل توجيه العمل في الحاضر والمستقبل. وسيُكتمل التقييم في آذار/مارس 2022، وترد نتائجه المؤقتة أدناه.

9- وتشير نتائج التقييم إلى أن مبادرة الجفاف شكلت تدخلاً هاماً وفعالاً وناجحاً من حيث الإدارة ومناسباً من حيث التوقيت. فقد ساعد التقييم على إبراز مفهوم التأهب للجفاف على الصعيدين الوطني والإقليمي وفهمه، وساعد في بعض الحالات على الجمع بين المؤسسات التي لم تتعاون من قبل أو حتى تقرّ باهتمامها المشترك بالتخفيف من حدة الجفاف وإدارته. وبالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، زادت المبادرة الوعي بولاية الاتفاقية وبالعامل في مجال التأهب للجفاف. وبالمثل، عملت المبادرة على بناء مصداقية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما بين الشركاء المتعددي الأطراف الآخرين الذين يعملون في مجال التأهب للجفاف.

10- وتشير نتائج التقييم أيضاً إلى أن الأنشطة الأساسية للمبادرة - تقديم الدعم لوضع خطط وطنية لمكافحة الجفاف، ووضع مجموعة أدوات لمكافحة الجفاف على الإنترنت، وتيسير التخطيط الإقليمي - حظيت بتقدير كبير من جانب المؤسسات والبلدان المشاركة. وقد حظي عمل المبادرة على تعزيز الأسس اللازمة للتأهب للجفاف من خلال تعزيز المعارف الموجودة بترحيب خاص. وجمعت مجموعة أدوات مكافحة الجفاف موارد كانت منفصلة في السابق في مجموعة واحدة موجهة بشكل جيد نحو البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط للجفاف. وبالمثل، ساعد تيسير الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف البلدان على تحديد الروابط بين السياسات والأنشطة ذات الصلة، وإن كانت متباينة في السابق، وعلى الاعتراف بها.

11- ورأت معظم الجهات صاحبة المصلحة التي تم الاتصال بها من أجل التقييم أن عملية التخطيط الوطنية لمكافحة الجفاف كانت ستستفيد أكثر لو وُضعت على مدى فترة زمنية أطول وتوافرت لها موارد إضافية لدعم التشاور الأعمق والأوسع نطاقاً مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية. وتختلف الخطط من حيث النوعية والعمق، ولكن هناك إجماع عام بين البلدان المشاركة المجيبة على أنها - على أقل تقدير - توفر أسساً ونقاطاً مرجعية لم تكن متاحة من قبل لإنجاح عملية التأهب للجفاف على الصعيد الوطني. وثمة أيضاً توافق عام في الآراء على أن هناك حاجة ملحة الآن إلى تعبئة الموارد وترجمة هذه الخطط إلى واقع ملموس. وفي حين أن تنفيذ الخطط سيستند دائماً إلى جهد متعدد الشركاء، أشار العديد من الجهات صاحبة المصلحة التي شاركت في التقييم إلى أنها تتطلع إلى الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالحصول على التوجيه والدعم خلال هذه المرحلة الحاسمة المقبلة بالنسبة للبلدان والمناطق على حد سواء.

## باء - التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين في إطار عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو 2021)

12- في إطار كل من خطة العمل الجنسانية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، نفذت الأمانة والآلية العالمية عدة تدابير ومبادرات لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملياتهما وأدائهما. وفي الفترة 2020-2021، ركزت الأمانة والآلية العالمية على تقييم مدى ملاءمة قدراتهما وسياساتهما وممارساتهما الداخلية لدعم جهود المساواة بين الجنسين في أنشطتهما. وكجزء من هذه العملية، أُجري تدقيق للمساواة بين الجنسين وفقاً لمنهجية التدقيق التشاركي للمساواة بين الجنسين التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وشمل هذا التدقيق استعراضاً مستندياً للوثائق الرئيسية والاستبيانات الخاصة بكل وحدة<sup>(4)</sup>. وأبلغ جميع موظفي الاتفاقية بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالتدقيق وطلب إليهم أن يساهموا فيها من خلال استبيانات خاصة بكل وحدة، أو من خلال رسائل سرية خاصة، إذا ما فضلوا ذلك.

13- وقد بُنيت الأسئلة والتحليلات التي تضمنها التدقيق حول خمسة مجالات رئيسية حُددت في إطار التدقيق التشاركي المذكور، مع إدخال بعض التعديلات حتى تتلاءم على نحو أفضل مع أداء الأمانة والآلية العالمية ومواردهما وولايتهما. والمجالات الخمسة هي الآتية:

(4) لم تتضمن عملية التدقيق في المساواة بين الجنسين حلقات عمل تشاركية للنظر في نتائج التدقيق واستراتيجيات الاستجابة المحتملة، التي تعد أحد العناصر الرئيسية في التدقيق التشاركي للمساواة بين الجنسين. وقد عُقدت حلقات العمل هذه في وقت لاحق كجزء من عملية وضع السياسات الجنسانية على مستوى الكيانات المعنية.

- (أ) القضايا الجنسانية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمكاسب التي تحققت للأمانة والآلية العالمية في مجال الشؤون الجنسانية من حيث الخبرات والكفاءة وبناء القدرات؛
- (ب) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أهداف الأمانة والآلية العالمية وبرمجتهما وأنشطتهما وميزانيتها؛ والصكوك المستخدمة في مجالات المساواة عن المساواة بين الجنسين والتقييم والرصد؛ واختيار المنظمات الشريكة؛
- (ج) إدارة المعلومات والمعارف في الأمانة والآلية العالمية، والتفكير في سياسة للمساواة بين الجنسين في منتجاتهما وصورتهما العامة؛
- (د) صنع القرار، والتوظيف والموارد البشرية، وثقافة المنظمة وأثارها على المساواة بين الجنسين؛
- (هـ) تصور الأمانة والآلية العالمية لإنجازهما في مجال المساواة بين الجنسين.

- 14- وإضافة إلى ذلك، أُدرجت الجوانب المشمولة في مؤشرات الأداء السبعة عشر لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأسئلة الواردة في التدقيق حيثما أمكن ذلك.
- 15- وتشير نتائج التدقيق في المساواة بين الجنسين إلى أن الأمانة والآلية العالمية استوفيتا جميع الشروط الرئيسية لمراعاة المنظور الجنساني أو هما بصدد استيفاء هذه الشروط، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) تستخدم اتفاقية مكافحة التصحر بنشاط الدعم الذي تتيحه منظومة الأمم المتحدة وتعتمد على آلياتها وممارساتها، فضلاً عن الشركاء الذي تتوافر لديهم القدرة الكاملة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملهم؛
- (ب) أحرزت اتفاقية مكافحة التصحر تقدماً جيداً في تخطيط وتطوير وتنفيذ سياسات ومنتجات وخدمات تراعي المنظور الجنساني لأغراض خارجية وداخلية على السواء. فعلى سبيل المثال، يُعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني من بين أولويات برنامج العمل؛ ويجري إدراج المحتوى و/أو التوجيهات ذات الصلة في جميع مجالات النشاط الرئيسية؛ وقد تم إحداث وظائف جديدة متخصصة في الشؤون الجنسانية وفريق جنساني لزيادة الخبرة الداخلية والتنسيق؛
- (ج) يُقدّر أن ثقافة المنظمة تراعي المنظور الجنساني: فالإدارة تشجع بقوة المساواة بين الجنسين وتدعم أداء الموظفين؛ ولا ينظر إلى الوظائف أو المهام على أنها مرتبطة بنوع الجنس؛
- (د) تراعي إدارة الموارد البشرية للاتفاقية والسياسات ذات الصلة المنظور الجنساني؛ وقد حقق هيكل موظفيها التكافؤ بين الجنسين؛

- (هـ) تخصص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التمويل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وللأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية من الميزانية الأساسية ومن التمويل الطوعي على حد سواء.

- 16- وفي حين أن معظم النتائج إيجابية، فإن التدقيق في المساواة بين الجنسين يشير أيضاً إلى ضرورة إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق بتتبع الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء قدرات الموظفين في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج تقرير خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نفس المجالات. وقد بدأت الأمانة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في اتخاذ تدابير لمعالجة هذه الفجوات في القدرات.

- 17- وكخطوة تالية في الجهود التي تبذلها الأمانة والآلية العالمية لتعميم المنظور الجنساني، شرعت الأمانة والآلية العالمية في إعداد سياستها الجنسانية، بناء على نتائج التدقيق في المساواة بين الجنسين.

وستُكَيَّف هذه السياسة وفقاً للأطر القائمة داخل الأمم المتحدة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بخصوصية الأمانة والآلية العالمية.

## جيم - التقييم الثاني لمبادرة تشانغون (نيسان/أبريل 2021)

18- أطلقت جمهورية كوريا مبادرة تشانغون في عام 2011، بهدف استكمال العمليات القائمة في إطار الاتفاقية من خلال تحديد الأهداف وتعزيز الشراكات تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية. ويركز النهج الاستراتيجي الحالي للمبادرة، مبادرة تشانغون - أفق 2030، على توطيد الشراكات وتيسير المشورة وأوجه التأزر في مجال العلوم، فضلاً عن تعزيز تقاسم المعارف والتعبئة العامة لدعم تنفيذ تحديد أثر تدهور الأراضي وإدماجها في سياسات وعمليات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على الصعيدين الوطني والدولي.

19- وقد أكمل التقييم الثاني لمبادرة تشانغون، الذي يغطي الفترة 2016-2020، في نيسان/أبريل 2021. وهو يزود حكومة جمهورية كوريا ودائرة الغابات الكورية التي تمثلها، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية، بتقييم مستقل شامل للنتائج المحققة وتوجيهات للعمل في المستقبل.

20- ويرد فيما يلي ما خلص إليه التقييم الثاني لمبادرة تشانغون من نتائج رئيسية واستنتاج رئيسي:

(أ) حفزت مبادرة تشانغون ظهور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاعتراف بها وثبتيها كمؤسسة عالمية رائدة تعمل على التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، ومكنتها من دعم غالبية البلدان الشريكة لها في صياغة النهج والسياسات للمضي قدماً في تحديد أثر تدهور الأراضي. وقد أدت هذه العملية دوراً هاماً في زيادة الاعتراف بقضايا الأراضي العالمية بين الجهات صاحبة المصلحة الدولية؛

(ب) أدت المبادرة دوراً حيوياً في تمكين اتفاقية مكافحة التصحر من الاقتراب من الميدان والاستجابة للاحتياجات الملحة للبلدان الشريكة. ومن خلال تعزيز عملية تحديد الأهداف المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، ثم في مرحلة تالية تطوير مشاريع وبرامج تفضي إلى التحول في مجال تحديد أثر تدهور الأراضي، ساهمت المبادرة إلى حد كبير في العمليات الأولى من الأنشطة الوطنية، والإقليمية في بعض الأحيان، لتحسين الحالة على أرض الواقع؛

(ج) ساعدت المبادرة على تيسير مساهمات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المعارف العلمية الرئيسية ونشر واستخدام المعارف المذكورة من خلال إدارة المعارف وبناء القدرات؛

(د) لم يكن إنفاق اتفاقية مكافحة التصحر من الأموال التي قدمتها مبادرة تشانغون متسقاً لأسباب معقدة ومتنوعة؛

(هـ) سيتوقف تحقيق الأثر على مدى التقدم في تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال توسيع نطاق الشراكات مع طائفة واسعة من الهيئات الوطنية والدولية. ويمكن لمبادرة تشانغون أن تواصل الاضطلاع بدور هام في هذه العملية، سواء كعامل محفز لاتباع نهج جديدة أو كمختبر لهذه النهج من خلال مبادرات تجريبية مع الشركاء القطريين والإقليميين؛

(و) ستستند مساهمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحقيق الأثر إلى مجموعة من "المنتجات" الأساسية التي طُوِّرت في مجالات الفهم العلمي وترجمتها إلى أشكال لدعم السياسات وإدارة المعارف وتنمية القدرات، الأمر الذي سيحتاج إلى دعم كاف وثابت؛

(ز) سيكون من المهم بالنسبة لمبادرة تشانغون التحقق من أن جميع أنشطتها تُنفَّذ من منظور المساواة بين الجنسين.

- 21- وبناء على النتائج والاستنتاجات، أوصى التقييم بمواصلة مبادرة تشانغون إلى ما بعد الاتفاق الحالي الذي يمتد لخمس سنوات، والذي ينتهي في عام 2023، مع التركيز على الجوانب التالية: '1' الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أقصى قدر من الآثار على الصعيدين القطري والإقليمي؛ و'2' العمليات الأساسية لتوليد/نشر المعرفة وبناء القدرات التي ستكون ضرورية لإنجاح هذه الأنشطة وتعزيزها. وحدد التقييم وضع المزيد من النهج الابتكارية الرائدة، وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات، واستخدام النهج التي تركز على نوع الجنس ضمن المجالات الممكنة لزيادة الدعم.
- 22- ولمعالجة أوجه عدم الاتساق في النفقات، أوصى التقييم بإجراء تحليل أفضل لتوافر الموارد البشرية في التخطيط للمساهمات في المستقبل. وفي السياق نفسه، أوصى التقييم أيضاً بإجراء استعراض مفصل لأرصدة مبادرة تشانغون التي لم تُنفق، مشفوعاً بخطة مقررة لاستخدام هذه الأرصدة.
- 23- وأعربت الأمانة والآلية العالمية، في ردهما الإداري، عن تقديرهما لنتائج التقييم الإيجابية عموماً والتوقعات المتعلقة بمبادرة تشانغون - ولا سيما أن مبادرة تشانغون كانت فعالة عموماً وأن الشروط الأساسية لاستدامة نتائجها بانت متوفرة. واعتبرت الأمانة والآلية العالمية أن التوصيات الواردة في تقرير التقييم تمثل سبلاً عملية للمضي قدماً في تخطيط وتنظيم تنفيذ مبادرة تشانغون ورحبت بها بوصفها إرشادات قيمة للخطوات المقبلة. وقد قُبلت جميع التوصيات إما كلياً أو جزئياً، وبدأت بالفعل التدابير ذات الصلة بالتشاور الوثيق مع دائرة الغابات الكورية.

## دال - تقرير التقييم وعناصر الاستراتيجية الجديدة: تعزيز مشاركة قطاع الأعمال (كانون الثاني/يناير 2021)

- 24- إن تزايد اهتمام القطاع الخاص بالتعامل مع اتفاقية مكافحة التصحر وأشكال التفاعل العديدة التي يمكن أن تكون مفيدة دفعا الاتفاقية إلى تقييم تعاونها مع قطاع الأعمال والتفكير فيه. وقد كلف مكتب التقييم في 2020-2021 بإجراء دراسة عن التعامل بين قطاع الأعمال واتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك تقييم مشاركة قطاع الأعمال، وبوضع عناصر لاستراتيجية جديدة لإشراك قطاع الأعمال بالاستناد إلى نتائج التقييم. ووضعت نظرية للمشاركة توضح المساهمة المحتملة للقطاع الخاص في أهداف اتفاقية مكافحة التصحر والافتراضات ذات الصلة، واختُبرت هذه النظرية وطُورت أثناء عملية التقييم.
- 25- وخلص التقييم إلى أن الأدوار الحاسمة والمتنوعة لقطاع الأعمال في النهوض بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي، معترف بها على نطاق واسع حسب الآراء التي أعرب عنها موظفو اتفاقية مكافحة التصحر وممثلو قطاع الأعمال التجارية، ووفقاً للمؤلفات ذات الصلة. واتضح أيضاً الحاجة إلى مواصلة تطوير وصقل نهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إزاء التعامل مع قطاع الأعمال على جميع المستويات لجعله أكثر استراتيجية واتساقاً مع مواءمته مع الموارد المحدودة للاتفاقية ولايتها.
- 26- وإزاء هذه الخلفية، وجد التقييم أن أول استراتيجية للتعاون بين الأعمال التجارية واتفاقية مكافحة التصحر كانت محاولة جديدة بالثناء لتوفير هيكل يشمل الأعمال التجارية، وأن الأمانة والآلية العالمية اضطلعتا بعمل أساسي هام في النهوض بأنواع متعددة من التعاون. وقد قُطعت خطوات واعدة، على الرغم من أنه لم يتم بعدُ الكشف عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي، وأن هناك إمكانية لاتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة وتحقيق نتائج إيجابية أخرى. وتجسيداُ لذلك، سوف تستفيد استراتيجية جديدة لإشراك قطاع الأعمال من نهج أكثر استراتيجية يتجاوز الشراكات حالة بحالة، ويحدد أهدافاً واضحة تمثل هذه المشاركة في المدى القصير/المتوسط والمدى الطويل على حد سواء.



27- واستناداً إلى البيانات التي جُمعت لأغراض التقييم، لوحظت عوامل النجاح الهامة التالية في إشراك قطاع الأعمال التجارية: '1' منظور الاستدامة الاقتصادية لقطاع الأعمال التجارية واهتمامه المتزايد بتحديد أثر تدهور الأراضي؛ و'2' فرص التآزر حول العمليات البارزة للتعاون الدولي مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل. ومن ناحية أخرى، كان التعاون بين قطاع الأعمال التجارية والأمانة والآلية العالمية حتى الآن يدور في معظمه حول السياسات العامة وأنشطة الدعوة (مع استثناءات قليلة)، وكان مستوى التنفيذ في الميدان متدنياً.

28- وتكشف نتائج كثيرة أفرزها التقييم التحديات أمام إشراك قطاع الأعمال في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحديد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك النقاط الرئيسية التالية:

(أ) هناك تصور عام بشأن وجود عدم تطابق بين الأولويات القطرية لاتفاقية مكافحة التصحر (مثل الأهداف المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي) ومصالح قطاع الأعمال. ويمكن بذل المزيد من الجهود لإبراز المصالح المشتركة، ولا سيما من خلال زيادة التوجيه وبناء القدرات لصالح الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد القطري، ولدعم تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات التي تسهم في تحديد أثر تدهور الأراضي؛

(ب) إن اتفاقية مكافحة التصحر بوصفها هيئة تعاقدية حكومية هي هيكل معقد، وتختلف طرائقها ومتطلباتها التشغيلية اختلافاً كبيراً عن طرائق قطاع الأعمال ومتطلباته. وستحتاج الشركات الخاصة إلى دعم "يراعي تطلعاتها" لإدماج أولويات الاتفاقية في عملياتها.

29- وأعربت الجهات صاحبة المصلحة في قطاع الأعمال التي شاركت في هذا التقييم عن تقديرها لتحمس موظفي اتفاقية مكافحة التصحر للعمل مع الكيانات التجارية وانفتاحهم على ذلك. غير أن البعض أشار أيضاً إلى أن الأمانة والآلية العالمية لديهما عدد محدود جداً من الموظفين والموارد الأخرى لإقامة شراكات مع قطاع الأعمال. ويمكن أن يعوض التعاون الأكثر نشاطاً مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إطار الشراكات مع قطاع الأعمال عن الموارد المحدودة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ويزيد من احتمال تحقيق نتائج على نطاق واسع.

30- ووجد أيضاً التقييم أن الأمانة والآلية العالمية تكفلتا بتقييم وإدارة معظم المخاطر المتعلقة بمشاركة قطاع الأعمال على نحو كاف كجزء من عمليات الاعتماد والشراء. وتُعتبر عملية بذل العناية الواجبة مرضية عموماً، وإن كان بالإمكان استعراضها لتغطية المخاطر المرتبطة بالشراكات مع قطاع الأعمال الأكثر ابتكاراً تغطية كاملة. ويمكن تنفيذ عمليات منهجية للرصد والتقييم والتعلم تركز على إشراك قطاع الأعمال (مثل تتبع الاستثمارات والنتائج المحققة بدءاً من الأنشطة ووصولاً إلى النواتج).

31- وأشار التقييم إلى أن الاعتبارات الجنسانية قد أُدمجت في الدعم الذي تقدمه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتصميم المشاريع والبرامج التحويلية، وفقاً لخطة العمل الجنسانية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولكنها لم تُشكل سوى جزءاً صغيراً نوعاً ما من الأنشطة المشمولة بمشاركة قطاع الأعمال التجارية.

32- وفي ضوء النتائج التي تُوصَل إليها، أوصى التقييم الأمانة والآلية العالمية بالقيام بما يلي:

(أ) وضع رؤية طويلة الأجل لإشراك قطاع الأعمال في أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مع تحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية الرئيسية، والنتائج المتوقعة، وما يرتبط بذلك من طرائق للتعاون. ويمكن أيضاً أن تحدد الاستراتيجية مجالات المشاركة المواضيعية الرئيسية؛

(ب) إجراء المزيد من التحليلات وتقديم المزيد من التوجيه والدعم لصالح البلدان الأطراف وقطاع الأعمال التجارية، بهدف تعزيز الفهم المشترك لمصالح القطاع العام والقطاع الخاص والتوفيق بينهما، وتحديد طرائق التعاون والتوقعات في هذا الصدد لاتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد القطري لمعالجة القضايا المتعلقة بالأراضي؛

(ج) مواصلة تطوير أدوات الاتفاقية ومرافقها وقدراتها من أجل المشاركة الفعالة لقطاع الأعمال، بما في ذلك ما يلي:

- '1' إنشاء منبر يتيح لقطاع الأعمال التجارية التعاون والوصول إلى المعلومات وتقاسمها وتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الصلة بأولويات اتفاقية مكافحة التصحر؛
- '2' تجديد الاتصالات التي تستهدف قطاع الأعمال تعزيزاً للشفافية والمواءمة؛
- '3' استعراض العمليات (مثلاً العمليات ذات الصلة ببذل العناية الواجبة) للتحقق من أنها تغطي مختلف أنواع الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال ومختلف أشكال المشاركة؛
- '4' زيادة التعاون والتكامل بين الأمانة والآلية العالمية، على سبيل المثال من خلال إنشاء فرقة عمل معنية بقطاع الأعمال؛
- '5' تحسين إدارة المعارف المتعلقة بمشاركة قطاع الأعمال من خلال التتبع المنهجي للموارد والنتائج ذات الصلة، وتقديم تقارير دورية عن المسائل ذات الصلة لأغراض خارجية؛
- '6' التعلم الداخلي وتدريب الموظفين بشأن المسائل ذات الصلة بمشاركة قطاع الأعمال؛

(د) تحسين جانب الكفاءة في مشاركة قطاع الأعمال من خلال التركيز على الشراكات الاستراتيجية العالية المردود، والاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمواد التي توفرها في هذا الصدد، والانخراط في التعاون مع المؤسسات المذكورة.

33- وبالإضافة إلى الإرشادات التي تستند إلى توصيات التقييم، حددت الدراسة نواتج استراتيجية أخرى والمنجزات الرئيسية المتوخاة ذات الصلة بوصفها عناصر محتملة لاستراتيجية جديدة لإشراك قطاع الأعمال في أعمال اتفاقية مكافحة التصحر. وقد تمحورت هذه النواتج حول مجالات التركيز الواسعة النطاق التي تتمثل في "القواعد والسياسات والممارسات" و"الوساطة والتعبئة" و"دعم التنفيذ".

34- وأشارت الأمانة والآلية العالمية، في ردهما الإداري على الجزء التقييمي من الدراسة، إلى أنهما كانتا تقضيان إجراء تحليل أعمق لنطاق النتائج ونقاط القوة والضعف بمختلف أنواعها، بحيث تتوافر لديهما صورة أوضح وأدق تتيج النظر في الأنشطة المقبلة. ومع ذلك، أعربنا عن تأييدنا لما ورد في تقرير التقييم من تشديد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على نحو يفضي إلى تغيير هام في سلوك الأعمال التجارية ويتيح التقدم في منع تدهور الأراضي فضلاً عن استصلاح الأراضي المتدهورة بالفعل. وقد قُبلت جميع التوصيات الواردة في التقييم إما كلياً أو جزئياً.

35- وبعد إكمال الدراسة، استمرت الأمانة والآلية العالمية في تطوير النهج الجديد لاتفاقية مكافحة التصحر إزاء التعامل مع قطاع الأعمال. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات عن هذا العمل في الوثيقة ICCD/COP(15)/13.

## هاء - تقييم الدعم الذي تقدمه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لاستحداث مشاريع وبرامج تحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير 2021)

36- أنشئ برنامج الآلية العالمية للمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي في عام 2018 لتقديم الدعم في مرحلة مبكرة للبلدان والمناطق التي تسعى إلى الحصول على استثمارات في مشاريع تحديد أثر تدهور الأراضي. ويُقدّم الدعم للمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي بناءً على الطلب، وعادة ما يتخذ شكل مساعدة تقدمها الآلية العالمية للبلدان والمناطق لصقل المفاهيم الأولية، وتحديد شركاء التنفيذ والتمويل، ووضع مذكرات مفاهيمية تتعلق بالتمويل، والمساهمة في وضع مقترحات التمويل الكامل. وفي أثناء بلورة مقترحات التمويل، تقدم الآلية العالمية أيضاً مدخلات تقنية مخصصة ومستهدفة لزيادة تعزيز كل مفهوم من خلال تمويل التحليلات الجنسانية وعمليات التشاور على سبيل المثال.

37- وأجري تقييم تكويني مستقل لتقييم أداء المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي حتى الآن وتقديم التوجيه للأنشطة المقبلة. وأوجد التقييم نظرية تغيير للمشاريع والبرامج التحويلية هذه كنقطة انطلاق واستخدام المعايير القياسية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومراعاة الاعتبارات الجنسانية كمعايير إضافية لتقييمها. وشمل جمع البيانات مقابلات ومراجعة للمستندات واستقصاء على الإنترنت.

38- وخلص التقييم إلى أن النهج القطري الذي تأخذ به المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي كان ناجحاً في الربط بين هذه المشاريع والبرامج والاحتياجات والأولويات القطرية/الإقليمية وفي مواءمتها مع السياسات والأنشطة التي تنفذها البلدان والمناطق المعنية. وتبيّن أن الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية في وضع المفاهيم لمبادرات المشاريع في المراحل المبكرة يعالج فجوة واضحة تعاني منها المشاريع المحتملة، مما يوفر الموارد والخبرات التي ما كانت لتتوفر لولا هذا الدعم. وقد ساعد ذلك على بدء بعض المشاريع التي ربما كانت ستواجه صعوبات جمة لكي ترى النور في غياب الدعم المقدم من الآلية العالمية. وتبيّن أيضاً أن هذه المشاريع والبرامج ذات صلة بعمل وكالات التنفيذ والممولين، وإن كان لا يزال هناك مجال لتوضيح مفهوم تحديد أثر تدهور الأراضي وزيادة فهمه بين تلك المؤسسات.

39- وفيما يتعلق بالكفاءة والفعالية، خلص التقييم إلى أن نموذج التشغيل القائم على الطلب للمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي مناسب لأهدافه، ولا سيما لدعم المشاريع المتعددة البلدان. ولاحظ التقييم أن هذه المشاريع والبرامج في طريقها إلى تحقيق نتائجها المتوقعة في المدى القصير، حيث يحظى هذا الجهد في الوقت الحالي بدعم كبير من خلال توفير موارد مالية كافية وإنشاء فريق يحظى بتقدير كبير للإشراف على هذه المشاريع والبرامج. وقد تعامل الفريق المعني بالمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي مع جائحة كوفيد-19 بشكل جيد، حيث استمر في تقديم الدعم وأبقى على العلاقات القائمة مع الشركاء طوال الأزمة. وأشار التقييم إلى بعض أوجه القصور الناتجة عن إجراءات التخطيط والموافقة الداخلية الصارمة نسبياً، والتي لم تؤثر مع ذلك على تصورات الجهات الخارجية لأداء الآلية العالمية: فقد أجمع ممثلو البلدان والشركاء الذين شاركوا في تقييم المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي على كفاءة الدعم وفعاليته واستجابته وأثروا على ذلك.

40- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأثر والاستدامة، أشار التقييم إلى أن المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي تمثل في نهاية المطاف خطوة منطقية أخرى نحو تحقيق هدف طويل الأجل يتمثل في تحديد أثر تدهور الأراضي. وأشار أيضاً إلى أنه من السابق لأوانه تحديد

الأثار الملموسة، على الرغم من أن المبادرات التي تدعمها الآلية العالمية لديها إمكانات واضحة للإسهام إسهاماً كبيراً في تحييد أثر تدهور الأراضي (المفاهيم الـ 63 المدعومة من خلال المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي في وقت التقييم استهدفت تمويلًا يزيد على 1,74 مليار دولار). ولضمان استدامة نتائج المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي، سلط الشركاء في المشروع الذين شاركوا في التقييم الضوء على أهمية استمرار مشاركة الآلية العالمية في المشاريع أثناء تنفيذها الفعلي. وخلص التقييم أيضاً إلى وجود فرص لتعزيز رصد المشاريع والبرامج التحويلية من خلال مجموعة من المؤشرات والنهج البديلة التي تعكس بشكل أفضل المساهمات المحتملة التي تقدمها الآلية العالمية (أو ستقدمها) لجهود شركائها في المدى الطويل.

41- وفيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، وجد التقييم أن المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي ساعدت بشكل كبير على إبراز وفهم وتطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار تصميمات المشاريع المدعومة. وقيل إن ذلك تحقق بفضل تضافر عاملين، الأول هو الموقف الواضح للآلية العالمية الذي مفاده أن مراعاة الاعتبارات الجنسانية تشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من تصميم المشاريع التحويلية، والثاني هو الدعم التقني العالي الجودة المقدم في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويتمثل أحد التحديات المقبلة في القدرة على ترجمة المبادئ المتعلقة بالمشورة السابقة للتنفيذ والتصميم إلى ممارسة فعلية.

42- وتضمن تقييم المشاريع والبرامج التحويلية التوصيات التالية:

(أ) تحديد الخيارات المتاحة لاستمرار مشاركة الآلية العالمية في المشاريع أثناء التنفيذ من أجل بناء وتبادل المعرفة حول واقع تحييد أثر تدهور الأراضي والتحديات العملية ذات الصلة، والمساعدة على ضمان تنفيذ مبادئ تصميم عمليات تحييد أثر تدهور الأراضي (بما في ذلك مبادئ التصميم المراعية للنوع الاجتماعي)؛

(ب) استعراض وإصلاح عمليات الإدارة المالية والموافقة غير الفعالة للتحقق من أنفرادى مديري المشاريع لديهم المرونة اللازمة للاستجابة بكفاءة لطلبات الدعم الحساسة للتوقيت؛

(ج) وضع استراتيجية رصد أوسع نطاقاً وأطول أجلاً تركز على قياس تأثير ومساهمة المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي في المدى الطويل؛ ويمكن الاستفادة في ذلك من بيانات الرصد التي سيتوجب جمعها (حسب اشتراطات المانحين) من جميع المشاريع الممولة بنجاح؛

(د) صياغة "إعلانات" توضح دور المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي في التصدي لتغير المناخ من أجل ترويض المشاريع المحتملة بمواد يمكن أن تسترشد بها بشكل مباشر الشروط المتعلقة بتحديد مدى إسهام مقترح ما في التصدي لتغير المناخ ودعم الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ.

43- ورحبت الآلية العالمية في ردها الإداري بتقرير التقييم باعتباره إسهاماً دقيقاً ومركزاً ومناسب التوقيت في الاعتبارات المتعلقة بالعمل المقبل بشأن المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي. ومن خلال نظرية التغيير والتحليل ذي الصلة، أسهم التقييم في توضيح الإطار المفاهيمي للمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي ونجاحاتها والتحديات المتبقية، وهذا من شأنه أن يفيد في مواصلة تطوير واستهداف الأنشطة ذات الصلة. وقد قبلت جميع توصيات التقييم إما كلياً أو جزئياً، وأثر تنفيذ التدابير ذات الصلة على الأنشطة التي اضطلع بها مؤخراً في إطار المشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي وكذلك على تخطيط الشراكة لإعداد المشاريع.

## واو - تقييم مكتب الاتصال في نيويورك (حزيران/يونيه 2020)

44- عملت الأمانة في السنوات الأخيرة على عملية تحديث لأساليب عمل المؤسسة بهدف زيادة فعاليتها من خلال تحسين الاتساق والتنسيق الداخليين، وتحديث قدرات الموظفين، وتمكين المديرين. وشكل تقييم مكتب الاتصال في نيويورك في عام 2020 أحد عناصر هذه العملية. وبالإضافة إلى المعايير القياسية، طبق التقييم عمليةً خفيفةً كمنهجية أساسية ركزت على الآتي: النظر في (1) دوافع المؤسسة؛ و(2) قدرة المؤسسة؛ و(3) تهيئة بيئة مواتية، باعتبار ذلك من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء.

45- وتشير نتائج التقييم إلى أن مكتب التنسيق في نيويورك حقق عموماً الأهداف التي وضعت له، وأن المكتب يمكن أن يكون فعالاً بشكل خاص عندما:

(أ) يروج لموضوع له صلة مباشرة بعملية مركزية في نيويورك (مثل ربط تحديد أثر تدهور الأراضي بأهداف التنمية المستدامة)؛

(ب) يدعو إلى موضوع جديد أو مُدرج على رأس جدول الأعمال السياسي (مثل العلاقة بين الأراضي والأمن والهجرة)؛

(ج) يدعو إلى موضوع يستوجب اهتماماً/موافقة خارج دائرة الاتفاقية (مثل القرار الذي يقضي بأن يصبح مرفق البيئة العالمية آلية مالية لاتفاقية مكافحة التصحر).

46- ولما كان مكتب التنسيق في نيويورك مكتباً صغيراً لا يضم سوى 1,5 من الموظفين الفنيين، أشار التقييم إلى أن تحقيق نتائج ملموسة سيسنفيد من تركيز المكتب على الأنشطة التي يَرَجَّح أن تحقق أفضل النتائج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر دون أن يبدد موارده الشحيحة. ويمكن أن يساعد تحسين التنسيق والتكامل بين أنشطة مكتب التنسيق في نيويورك وأنشطة الأمانة التي تتخذ من بون مقراً لها في تحديد الأنشطة التي سيركز عليها مكتب التنسيق في نيويورك، وتزويد المكتب بقاعدة معارف تقنية أوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بالموارد، وجد التقييم أن المعدات المكتبية لمكتب التنسيق في نيويورك في حاجة ماسة إلى تحديث.

47- وبناء على النتائج وتحليلها، يوصي التقييم بالإجراءات التالية بهدف تحسين فعالية أنشطة مكتب التنسيق في نيويورك وكفاءتها وملاءمتها:

(أ) بالتعاون مع وحدات الأمانة التي تتخذ من بون مقراً لها، يضع مكتب التنسيق في نيويورك لكل فترة سنتين برنامج عمل موجزاً يحدد أهداف المكتب وأنشطته الرئيسية، ويكون البرنامج مستمداً مباشرةً من برنامج عمل الأمانة؛

(ب) ينقح مكتب التنسيق في نيويورك النهج الذي يأخذ به إزاء الشراكات، وسيشمل ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى مجموعة أصدقاء التصحر وتدهور الأراضي ومواصلة بناء الشراكات مع منظمات مختارة مقرها نيويورك أو واشنطن؛

(ج) تواصل الأمانة تحسين التبادل المنتظم للمعلومات بين مكتب التنسيق في نيويورك والوحدات التي تتخذ من بون مقراً لها؛

(د) تتحقق الأمانة من أن موارد مكتب التنسيق في نيويورك متناسبة مع حجم عمله.

48- وأثنت الأمانة في ردها الإداري على تقرير التقييم الذي يوضح مواطن القوة المحددة لمكتب التنسيق في نيويورك والإنجازات الرئيسية التي حققها في دعم الاتفاقية، الأمر الذي لن يساعد المكتب نفسه في زيادة توجيه عمله فحسب، بل سيساعد أيضاً الأمانة التي تتخذ من بون مقراً لها في تحديد

المجالات التي تحتاج إلى تدخل المكتب ونوع الدعم الذي يتوقع منه. وقد قُبلت جميع توصيات التقييم كلياً أو جزئياً، ويجري وضعها موضع التنفيذ.

## زاي- استطلاع آراء المشاركين: الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)

49- عقدت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في أيلول/سبتمبر 2019 في نيودلهي، الهند، وشارك في الدورة ما يقرب من 6 000 مشارك ونحو 100 وزير وممثلين آخرين رفيعي المستوى. وتمخض مؤتمر الأطراف عن 33 مقررًا وقرارًا واحدًا، وأُعد إعلان نيودلهي والمحاضر الموجزة لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية خلال الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر.

50- وإلى جانب البلد المضيف، الهند، أدت الأمانة دوراً مركزياً في الأعمال التحضيرية الموضوعية واللوجستية لمؤتمر الأطراف. وبهدف معرفة ما تم القيام به على أحسن وجه وما يمكن تحسينه، أعدت الأمانة دراسة استقصائية في شكل استبيان يتيح إجابات واسعة بشأن مختلف جوانب مؤتمر الأطراف للحصول على آراء المشاركين. والبرنامج متاح الآن بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وفي المجموع، ورد 96 رداً.

51- وكانت نتائج الدراسة الاستقصائية إيجابية بوجه عام، حيث أعرب 70-80 في المائة من المجيبين عن ارتياحهم لجميع الأعمال التحضيرية والترتيبات تقريباً. وأعرب المجيبون عن تقديرهم للخدمات الفنية وتنظيم العمل، كما أعربوا عن ارتياحهم الكبير للوجستيات وتطبيق المؤتمر الذي بدأ العمل به في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. ومع ذلك، كشفت نتائج الدراسة الاستقصائية عن وجود مجال للتحسين، وقد تم تجميع التوصيات ذات الصلة بشكل ففاض في ثلاث فئات: العمل الموضوعي، والترتيبات العملية، وتطبيق المؤتمر.

52- وفيما يتعلق بالعمل الموضوعي، يوصي تقرير الدراسة الاستقصائية بما يلي:

(أ) تبسيط جدول أعمال كل من مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا وتبسيط تنظيم الأعمال للتحقق من أن المفاوضات التي تجري والقرارات التي تُتخذ في إطار كل هيئة يكمل بعضها بعضاً؛

(ب) مواصلة إشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في وضع بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف على مستوى الجلسات العامة من أجل طرح وجهات نظر جديدة في تبادل الآراء خلال الاجتماعات؛

(ج) ضمان حسن توقيت نشر الوثائق الرسمية على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(د) اتخاذ الأمانة، لدى إعداد الوثائق الرسمية ومشاريع المقررات، تدابير لتسهيل فهم المشاركين في مؤتمر الأطراف للنقاط الرئيسية والخلافات الرئيسية التي تطرحها كل وثيقة، فضلاً عن علاقة ذلك ببنود جدول الأعمال الأخرى؛

(هـ) توفير المزيد من الدعم للنهوض بقدرات المندوبين الوطنيين من أجل التفاوض بفعالية بشأن مختلف بنود جدول الأعمال.

53- وفيما يتعلق بالترتيبات العملية، يوصي تقرير الدراسة الاستقصائية بما يلي:

(أ) وضع معايير دنيا للخدمات التي يقدمها البلد المضيف خلال مؤتمر الأطراف؛

(ب) وضع شروط موحدة لمسائل مختارة تتعلق بالجوانب الفصلية والبروتوكولية، بما في ذلك عملية طلب التأشيرة والترتيبات الخاصة بالمشاركين رفيعي المستوى؛

(ج) الترتيب لخدمة يسهل على المشاركين في مؤتمر الأطراف الوصول إليها لحساب وموازنة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة برحلاتهم إلى مكان انعقاد مؤتمر الأطراف ومنه.

54- وفيما يتعلق بتطبيق المؤتمر، يوصي تقرير الدراسة الاستقصائية بما يلي:

(أ) التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بالتطبيق وتحديثها بانتظام على مدى فترة انعقاد مؤتمر الأطراف؛

(ب) مواصلة تطوير وحدات التطبيق.

55- وقد تم النظر في التوصيات في إطار التخطيط والإعداد لمؤتمر الأطراف الخامس عشر، وأدخلت تحسينات كثيرة. وقد استُخدم تطبيق المؤتمر بالصيغة المحدثة بالفعل في إطار اجتماع لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بين الدورات في عام 2021. وقد أولي اهتمام لدعم قدرة مراكز التنسيق الوطنية الجديدة على المشاركة الفعالة في المفاوضات.

56- وستُجرى دراسة استقصائية مماثلة قرب نهاية الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، بهدف مواصلة وضع الترتيبات اللازمة للدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف.

## ثالثاً- متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

57- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره 10/م-13، إلى الأمانة والآلية العالمية الاعتماد على توصيات عمليات التقييم السابقة لدى التخطيط لأنشطتهما وتنفيذها. وضماناً لمتابعة التوصيات متابعة منتظمة، تعد الأمانة و/أو الآلية العالمية رداً من الإدارة بخصوص كل تقييم يقدم لمحة عامة عن الإجراءات التي تعتمدها لاتخاذها للوفاء بالتوصيات. وتُعلن ردود الإدارة مع تقارير التقييم، وينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تقارير التقييم.

58- ويقدم هذا الفرع عرضاً عاماً للإجراءات التي اتُخذت بشأن التوصيات الواردة في التقييمات التي اكتملت خلال فترة السنتين 2018-2019. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقييمات في الوثيقة ICCD/COP(14)/12.

## ألف- تقييم وحدات التنسيق الإقليمية (حزيران/يونيه 2019)

59- أُجري تقييم في نيسان/أبريل 2019 بهدف التوصل إلى فهم أفضل لما يمكن وما ينبغي أن تفعله وحدات التنسيق الإقليمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتحقيق أقصى مساهمة ممكنة في التنفيذ الفعال للاتفاقية. وتمخض هذا التقييم عن أربع توصيات تقترح ما يلي: (1) أن يجري تحسين التخطيط لعمل وحدات التنسيق الإقليمية وتنسيقه ورصده؛ و(2) أن تركز وحدات التنسيق الإقليمية على الأنشطة والنتائج المحددة والمستهدفة التي يمكن أن تولد قيمة مضافة لاتفاقية مكافحة التصحر، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية؛ و(3) أن تعزز وحدات التنسيق الإقليمية فعالية مهام الدعوة والاتصال التي تؤديها لتعزيز الشراكات دعماً لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ و(4) أن يتم تجديد مهام الاتصال وتبادل المعلومات التي تؤديها وحدات التنسيق الإقليمية.

60- وقد قبلت الأمانة، في ردها الإداري، جميع التوصيات، ويجري تنفيذها على قدم وساق. ويجري تنقيح الغرض من مهام التنسيق على الصعيد الإقليمي وأهدافها وطرائقها لكي تعكس على نحو أفضل الأولويات وطرائق العمل الحالية للاتفاقية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للدعوة إلى بناء الشراكات. ويجري في الوقت الراهن وضع برامج عمل مستهدفة وموجهة نحو تحقيق النتائج في مجال التنسيق الإقليمي تستند إلى الأهداف العامة للأمانة. وفي ظل الموارد المحدودة المتاحة لمهام التنسيق على الصعيد الإقليمي، يمثل تعزيز مهام الاتصال وتبادل المعلومات ذات الصلة تحدياً ويتطلب مزيداً من التفكير.

## باء - تقييم مشروع "الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر" (حزيران/يونيه 2019)

61- في الفترة 2014-2019، نفذت الآلية العالمية، بالشراكة مع خمسة بلدان أفريقية، مشروع الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر كجزء من مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل. وتم تمويل المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي، وشملت المنظمات الشريكة مركز الإجراءات والإنجازات الدولية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

62- وأجري تقييم مستقل لمشروع الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر في عام 2019. وقد وجد هذا التقييم أن عدة جوانب من المشروع، لا سيما الجوانب المتعلقة بإثبات توافق استصلاح الأراضي مع سلاسل القيمة المربحة، وتحفيز وتدريب المجتمعات المحلية المعنية، وبعض أساليب الزراعة المختبرة، كانت ناجحة وخلص إلى وجود علامات واضحة على إحراز تقدم نحو تحقيق الأثر المتوقع. ووجد التقييم أن هناك مجالاً للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم الاتصالات وتدفق المعلومات بين الجهات صاحبة المصلحة في المشروع، وتعبئة التمويل المبتكر والشراكات الجديدة، وبعض العمليات والإجراءات الروتينية المتعلقة بإدارة المشاريع.

63- وجاءت التوصيات المنبثقة عن التقييم في شكل مقترحات مفصلة إلى حد كبير بشأن عدد من الأنشطة الأخرى للشركاء القطريين المعنيين، بما في ذلك اقتراحات بشأن أنواع النباتات والنهوج الزراعية التي ينبغي استخدامها لتحقيق أقصى قدر من المحاصيل والدخل في المستقبل. وسيطلب تنفيذ هذه الأنشطة مشروعاً مماثلاً آخر في نفس البلدان، وهو ما لم تخطط له الآلية العالمية. ومع ذلك، فإن المعلومات الواردة في تقرير التقييم كانت مفيدة لتطوير أنشطة أخرى في إطار مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل.

## جيم - تقييم استطلاعي: ترتيبات إضافية لمكافحة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو 2019)

64- طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة أيضاً، بموجب مقرره 29/م أ-13، أن تعد تقريراً عن الحاجة، إن وجدت، إلى ترتيبات إضافية بشأن الجفاف، كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة. ومن وثائق المعلومات الأساسية التي أعدت للغرض، تقييم استطلاعي يركز على النجاح المحتمل لمجموعة من الصكوك القانونية في التصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ويغطي هذا التقييم ثمانية أنواع من الصكوك القانونية، التي تُستخدم عادةً في سياق التعاون في المجال البيئي الدولي: البروتوكولات، والتعديلات، والمرافقات، والمبادئ، والإعلانات، والقرارات، والمعايير، واتفاقات الشرف. ويستعرض الخصائص الرئيسية لكل صك ويقدم أمثلة على استخدام كل صك في إطار العمليات الدولية الأخرى، معظمها من داخل منظومة الأمم المتحدة.



65- ولم يتضمن التقييم الاستطلاعي توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي استخدام صك قانوني بعينه أو أي صك قانوني ينبغي استخدامه لمعالجة الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، ولكنه يبين مواطن القوة والتحديات التي قد ينطوي عليها كل صك في حال تطبيقه على المسائل المتصلة بالجفاف في إطار الاتفاقية. وكان التقييم بمثابة معلومات أساسية لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة بشأن معالجة الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وكذلك بشأن عمل فريق العمل الحكومي الدولي ذي الصلة الذي أنشأه مؤتمر الأطراف.

#### دال - تقييم برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (آذار/ مارس 2019)

66- وفر برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي الدعم لـ 130 بلداً منذ عام 2016 في جهودها الرامية إلى التحديد الطوعي لأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وجمع البيانات الأولية الضرورية لقياس التقدم المحرز استناداً إلى تلك الأهداف. وفي عام 2019، كلف مكتب التقييم التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومكتب التقييم التابع لاتفاقية مكافحة التصحر بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بإجراء تقييم تكويني مستقل لبرنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي بغية تقييم النتائج المحققة وأداء المشروع وفقاً لمعايير الملاءمة والكفاءة والفعالية والتقدم نحو تحقيق الأثر. وأوصى التقييم بأن تضع الأمانة والآلية العالمية نهجاً أكثر منهجية لإدارة المعارف والتعلم والتوعية؛ وتوفرا المشورة بشأن خيارات بناء القدرات؛ وتقدما توجيهات بشأن إدماج البعد الجنساني والمنافع المشتركة في الاستراتيجيات والأهداف المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي؛ وتستكشفا الخيارات المتاحة من أجل تنسيق أوثق بين اتفاقيات ريو؛ وتتقحا بعض الإجراءات الإدارية قبل إنجاز المشاريع المقبلة.

67- وأفادت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والآلية العالمية، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، في رد الإدارة المشترك، أنها تقبل جميع التوصيات. وقد بدأ فعلاً تنفيذ العديد من التوصيات، وتشمل الإجراءات ذات الصلة، في جملة أمور، وضع ونشر منتجات وأدوات معرفية مستهدفة لأغراض التعلم بين البلدان، ودعم تطوير المشاريع التحويلية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي وتنمية القدرات في مجال رصد مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي، والتوجيه التقني وتوفير الدعم لإدماج القضايا الجنسانية وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو في مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي، وتنقيح المعايير التجارية المستخدمة في إطار برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

#### هاء - تقييم التعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد والأمانة (نيسان/ أبريل 2018)

68- صدر في عام 2018 تكليف بإجراء تقييم مستقل للتعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد والأمانة لتقديم المشورة بشأن إمكانية استمرار التعاون بين الأمانة والشبكة بعد انقضاء مدة عقد التعاون المبرم بينهما في نهاية عام 2018. واستناداً إلى النتائج وتحليلها، قدم التقرير ست توصيات:

(أ) ينبغي أن تواصل الأمانة والشبكة تعاونهما بشأن الممارسات الفضلى المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي؛

(ب) ينبغي أن تستخدم الأمانة عملية الاتفاقية للنهوض بأهمية وإمكانية جمع الممارسات الفضلى وتقاسمها واستخدامها؛

(ج) ينبغي أن تستحدث الشبكة العالمية أدوات لتحسين النفاذ إلى قاعدة البيانات واستخدامها على الصعيد القطري، وعلى الصعيد الإقليمي متى أمكن ذلك؛

- (د) ينبغي أن تتحقق الأمانة والشبكة العالمية من أن مرحلة التعاون المقبلة تستند إلى إطار مشترك متفق عليه من الأهداف والأنشطة، وإلى أدوار ومسؤوليات واضحة؛
- (هـ) ينبغي أن تعد الأمانة والشبكة العالمية ميزانية واقعية للتعاون وتكفلاً توافر الموارد الضرورية في الوقت المناسب؛
- (و) ينبغي أن تتعاون الأمانة والشبكة العالمية مع شركاء إنمائيين آخرين ينشطون في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وأن تكثفا جهودهما المشتركة من أجل التبادل المثمر، والتأزر، والتعلم.
- 69- وفي رد الإدارة المشترك، قبلت أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية جميع التوصيات كلياً، باستثناء التوصية الثالثة، التي قُبلت جزئياً. وفي إطار متابعة التقييم، بيّرت الأمانة الوصول إلى المرفق الإلكتروني التابع للشبكة العالمية وشجعت الأطراف على تقديم ممارسات فضلى جديدة.
- 70- ومنذ عام 2018، شاركت الأمانة مشاركة كاملة في جميع اجتماعات اللجنة التوجيهية التابعة للشبكة العالمية في دور استشاري. ومن خلال هذه المشاركة، جرت المواءمة الكاملة بين الاستراتيجية الجديدة للشبكة العالمية (الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد 2020+) وأهداف اتفاقية مكافحة التصحر واحتياجات الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاقية. وقد نُفذت جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم المذكور في الفقرة 66 أعلاه تنفيذاً كاملاً<sup>(5)</sup>.

#### واو - تقييم توقعات الأراضي العالمية (كانون الأول/ديسمبر 2017)

- 71- نشرت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر الطبعة الأولى من "توقعات الأراضي العالمية" في أيلول/سبتمبر 2017، وأجري تقييم مستقل بعد ذلك بوقت قصير، ركز على مواطن القوة التي تتطوي عليها ومواطن الضعف الممكنة كي تسترشد بها القرارات المتعلقة بالطبعات المقبلة والنواتج التكميلية. وتضمن التقييم توصيات بتكثيف الترويج للطبعة الأولى لتوقعات الأراضي العالمية والتعاون مع العمليات الأخرى ذات الصلة للتواصل بين العلم والسياسة. وأوصي بأن تصدر الطبقات المقبلة للمنشور كل أربع سنوات وأن تُضمّن، بشكل من الأشكال، المزيد من التحليلات الإقليمية المتعمقة ويتواصل فيها بحث المواضيع الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أوصى التقييم بمرحلة للاتصال المبكر تكفل التزام مساهمين وشركاء من طراز رفيع لهم نفس البرنامج، وتوسيع النطاق (الجغرافي) للمساهمين، وتقديم توجيهات مبكرة بشأن المدخلات وإعداد المراجع. وتم التطرق أيضاً إلى العقبات المعترضة في إنتاج المنشور.
- 72- وفي رد الإدارة، قبلت الأمانة جميع التوصيات كلياً أو جزئياً، وتم إنجاز معظم إجراءات المتابعة (جدولة الطبقات المقبلة، والتقارير الإقليمية، والشروع المبكر في أنشطة التعاون، والتغطية الجغرافية الأوسع نطاقاً).

#### رابعاً - مكتب التقييم: برنامج العمل للفترة 2022-2023

- 73- يرد في الجدول أدناه برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة 2022-2023. ويمكن تعديل هذا البرنامج في ضوء المهام الأخرى، أو الاحتياج إلى مزيد من التقييم أو الدرس، بتكليف من مؤتمر الأطراف.

(5) للحصول على تقرير مفصل بشأن التعاون بين الأمانة والشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، يُرجى الاطلاع على الوثيقة: ICCD/COP(15)/CST/5.

74- ويضم مكتب التقييم التابع للاتفاقية موظفاً واحداً من الفئة الفنية بتمويل من البند المخصص لدعم البرامج. ويُقترح تخصيص اعتماد من الميزانية الأساسية للاتفاقية لمكافحة التصحر لتعيين مقيمين خارجيين مستقلين. وستغطي التقييمات المتعلقة بالأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية من الميزانية الخاصة بكل نشاط.

الجدول

برنامج عمل مكتب التقييم التابع للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة 2022-2023

التقييمات	تقييم الاعتماد المقترح في الميزانية الأساسية (بالبيورو)
استطلاع آراء المشاركين في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف	صفر
تقييم هيئة النفاذ بين العلوم والسياسات	35 000
تقييم إدارة المعارف في الآلية العالمية (التركيز على تدفقات المعلومات بين الآلية العالمية والبلدان والشركاء)	12 000
تقييم مبادرة أنقرة	صفر
تقييم منتصف المدة لترتيب المنح مع كندا (التقدم المؤقت في اتفاقية التعاون 2020-2024)	صفر
تقييم برنامج الأرض من أجل الحياة	8 000
تقييم خدمة اتفاقية مكافحة التصحر لمؤتمر الأطراف	15 000
المجموع:	55 000

## خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

75- تقدّم هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية لعمليات التقييم التي أجريت منذ الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية للوفاء بتوصيات التقييمات السابقة.

76- وتقدّم هذه الوثيقة أيضاً الخطة المؤقتة لعمليات التقييم التي ستنفذ خلال فترة السنتين المقبلة. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في القيام بما يلي:

(أ) أن يحيط علماً ببرنامج العمل المقترح لمكتب التقييم؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة تقريراً عن نتائج عمليات التقييم التي ستُنجز في فترة السنتين 2022-2023 وعن الإجراءات المتخذة للوفاء بالتوصيات التي وردت في التقييمات السابقة والتي لم تُنفذ بعد.